

العلاقات السودانية المصرية بين الوحدة والتكامل

1954م-1987م

د. الفاتح الشيخ يوسف*

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة العلاقات السودانية المصرية في ضوء الأفكار والأطروحات المختلفة حول مفاهيم الوحدة والتكامل والإخاء . وقد اتضح من خلال البحث أن هذه الأطروحات شكلت أسواقاً في عهود مختلفة. وقد بدأت أول فكرة منادية بوحدة البلدين برؤية سودانية ترى أنّ الارتباط بمصر ضرورة حتمية بحكم الولاء التاريخي ، بينما يرى العقل الجمعي المصري أن الوحدة مع السودان حق مكتسب. كما اتضح أن هذه الأطروحات ظلت أسواقاً لم تنجح الإرادة السياسية في كلا البلدين في تحقيقها لتلبي طموحات الشعبين منذ رفع شعار وحدة وادي النيل 1919 م وحتى اتفاق الحريات الأربع في عام 2004 م . وتأتي أهمية البحث لتناوله الأسباب التي أدت لتعثر هذه الأطروحات من خلال منهجية كل فكرة ، وأثر ذلك في علاقات البلدين . وقد ناقشت الدراسة علاقات البلدين في فترات مختلفة مبيّنة فكرة الوحدة التي بدأت منذ عام 1919 م ، وترسخت في عام 1924 م . وتطور الأحداث في الأربعينيات والخمسينيات ، حتى فكرة التكامل في عام 1974 م إلى ميثاق الإخاء وإبان فترة الديمقراطية الثالثة ، ثم اتفاقيات الحريات الأربع في عام 2004 م . وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي و التحليلي ، وخلص في نهاية دراسته إلى وضع رؤية مستقبلية لعلاقات البلدين.

* أستاذ التاريخ المشارك بكلية التربية ، جامعة الجزيرة.

مقدمة:

اتسمت علاقات البلدين بالخصوصية والتفرد عبر التاريخ . وقد ربطت بينهما روابط ثقافية وجغرافية ودينية واقتصادية واجتماعية وانثروبولوجية. إلا أنه وبالرغم من خصوصية العلاقة ، يلاحظ الباحث أنها قد مرت ببعض المتغيرات التي أفضت إلى توتر بينهما ، وذلك في فترات مختلفة ، وأبرز هذه التوترات في مسيرة العلاقات الاختلاف حول حلايب في العام1958م في فترة رئيس الوزراء الراحل عبد الله خليل ، ثم تجدد النزاع مرة أخرى في فترة الإنقاذ الوطني في عام 1995م .

فضلاً عما ذكر فقد شهدت علاقة البلدين تجارب من أجل الوحدة بدأت بالمناداة بها في أواخر الأربعينيات والخمسينيات وكانت النتيجة حصول السودان على استقلاله عام1956م. ثم تلت ذلك تجارب بدأت بميثاق التكامل ثم انتهت بالمناداة بميثاق الإخاء في 21 فبراير 1987م . وما ذكر يفتح ضرورة العمل على أحياء فكرة الوحدة بين السودان ومصر خاصة بعد ظهور واقع جديد في الساحة الإقليمية والدولية ، إذ نشأت في التاسع من يوليو 2011م دولة جنوب السودان وأصبحت العضو رقم 54 في منظمة الوحدة الأفريقية والعضو رقم 193 في المنظمة الدولية للأمم المتحدة . وهذا الواقع الجديد يتطلب تفكيراً يقوم على رؤية إستراتيجية تحسّر الهوية الناتجة عن بروز الدولة الجديدة وفقاً لرؤية تأخذ في الاعتبار الأخطار التي تنشأ من خلال قراءة هذا الوضع الجديد ، وما يفرزه من تواجد يلغي بظلاله السالبة على المنطقة كلها ، وأعني بذلك التواجد الأمريكي والإسرائيلي خاصة بعد إعلان الدولة الجديدة¹، لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وأعلن عن زيارة وفد من دولة جنوب السودان لدولة إسرائيل.

الموقع الجغرافي:**جمهورية السودان**

تقع في الركن الشمالي الشرقي من إفريقيا جنوب مدار السرطان ، بين دائرتي العرض(5،14 و22) شمالاً وخطي الطول(38،36 و30،22) شرقاً². تحيط بالسودان وفقاً لما ذكر حالياً سبع من الدول هي اريتريا وأثيوبيا شرقاً، مصر شمالاً، إفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا غرباً ، ودولة جنوب السودان من ناحية الجنوب، إذ أصبحت دول الجوار السابقة وهي كينيا و يوغندا وزائير تجاور دولة الجنوب ، وتعتبر المملكة العربية السعودية الجارة السابعة إذ لا يفصل بينها وبين السودان إلا حاجز مائي وهو البحر الأحمر .

وهذا الموقع يشكّل أهمية اقتصادية وبشرية وإستراتيجية خاصة إذ ما علمنا أنّ سكان البلاد عند الانفصال 33,419,625 نسمة وهذا يعني أن عدد سكان الجنوب كان يمثل 20% من سكان السودان فقط أي حوالي 1/5 السكان وأن نسبة المسلمين في الدولة الأم جمهورية السودان تبلغ حوالي 96,6% تقريباً . علماً بأنّ سكان السودان قبل انفصال دولة الجنوب 39,947,00 مليون نسمة³.

1 صحيفة الملتقى الدولية : أعلنت الدولة في يوليو 2011م.

2 يحي جمال عثمان:الحدود الإدارية في السودان، دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة القاهرة ، قسم التاريخ ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية 1995م،ص1 .

3 تعداد السكان ، الجهاز المركزي للإحصاء السوداني الخرطوم ، تعداد السكان 2008 م .

جمهورية مصر العربية:

تتمتع مصر بموقع جغرافي وإستراتيجي مهم جعلها قبلة العالم قديما وحديثا . فهي تقع في الشمال الشرقي من القارة، وتمتد حتى الطرف الشمالي لوادي النيل ، من ثم فهي الرابط بين قارتي إفريقيا واسيا. وتطل مصر على البحر الأبيض المتوسط من قلب العالم القديم ويمتد إلى المحيط الأطلسي غرباً ، والبحر الأحمر الذي ينتهي إلى المحيط الهندي⁴. وهذا الموقع أسهم في علاقاتها الثقافية والحضارية بدول العالم، وجعلها عرضة للأطماع الخارجية.

وشكّل النيل جسراً للتواصل بينها وبين جمهورية السودان. وتبلغ مساحة مصر حوالي مليون كلم مربع، ويخضع مناخها للمؤثرات البحرية والصحراوية، ويشقها النيل ، وتعتمد عليه في الري ، كما تعتمد على الري الجوفي . ولاعتماد مصر على النيل فقد أقيم السد العالي جنوباً من خزان أسوان ، وهو أكبر سد مائي في العالم . وتتنوع ثروات البلاد من زراعية وسمكية وحيوانية كما تشهد ثروة صناعية تعتمد على صناعة الحديد والصلب والأسمدة، إضافة إلى الصناعات البترولية والمعدنية. أما من ناحية السكان فهي الأكبر ديمغرافياً في القارة الإفريقية إذ يبلغ سكانها وفقاً لإحصاء عام 1995م 59,272,00 مليون نسمة وتبلغ حالياً حوالي 86,000,00 مليون نسمة⁵.

العلاقات السودانية المصرية في العصور القديمة والوسيطة:

أثبتت الآثار ارتباط البلدين منذ القدم خاصة مع سكان الشلال الأول . وقد أثبت علماء الآثار وجود المؤثرات المصرية على صخور المنطقة الحدودية منذ فجر التاريخ . ويتضح الأثر خلال مملكة كرمة وكوش (2400-500 ق.م) إذ كان السكان على إمام بالثقافة المصرية ثم إن أسماء الملوك في المنطقة تأثرت بالمصريين⁶. كما استوطنت أعداد من المصريين في بلاد النوبة .

وفي الفترة من (751-295ق.م) تمكّن السودانيون من بسط نفوذهم على مصر وذلك أبان فترة دولة نبتة وكونوا الأسرة الخامسة والعشرين واتخذوا من ممفيس عاصمة لهم⁷. كما أنّ الفترة التي تلت سقوط دولة مروني (350-550م) لم تخلو من المؤثرات المصرية . وقد تأثرت اللغة المروية بالهيريوغليفية والهيراطيقية المتأخرة، كما احتوت المروية على رموز تؤكّد تأثرها بالهيريوغليفية رغم اختلاف اللغتين⁸.

والدارس للتاريخ القديم يلحظ أثر كل من الشعبين في الآخر في حقب مختلفة في تلك الفترة إذ توجد شواهد على صلات في فترة الهكسوس⁹. وتواصلت الصلات في فترة الاحتلال اليوناني والروماني بمصر وليس أدل على ذلك من تقديس المصريين والرومان والمرويين للمعبودة إيزيس التي شُيّد لها معبد في

4 يسري عبد الرازق الجوهري: شمال إفريقيا، دراسة في الجغرافيا التاريخية والإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص396.

5 جودة حسين جودة: جغرافية مصر الإقليمية وخريطة المستقبل للمعمور المصري، منشأة المعارف جلال وشركاه، الإسكندرية 2003م، ص195.

6 سامية بشير دفع الله، تاريخ السودان القديم، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، ص56، عبد القادر محمود عبد الله: السودان منذ القدم، تاريخه وأثاره، اللغة المروية ج1، مطابع جامعة الملك سعود، لرياض، المملكة العربية السعودية ، طبعة أولى 1986 ، ص 68 .

7 تقع ممفيس التي انتقلت إليها عاصمة جنوب مصر في بلاد النوبة القديمة.

8 الفاتح الشيخ يوسف : العلاقات السودانية المصرية 1952- 1958 م ، دار جامعة الجزيرة للطباعة و النشر 2008م ، ص 2 .

9 أحمد محمد علي حاكم: النوبة وتاريخ السودان القديم، مجلة كلية الآداب، 1981، ص110.

مروي، ما كان هنالك تقارب عقدي حيث كان أمون معبودا في طيبة وفي الدولة المروية¹⁰. وإستمرت العلاقة في فترة البطالمة . من ثم يمكن القول إنَّ علاقات البلدين استمرت ونمت في العصور القديمة وأبرز ملامحها الاتصال التجاري والثقافي والتشابه العقدي . بالإضافة إلى إمتداد نفوذ كل من الشعبين السياسي إلى بلد الآخر.

وقد استمرت العلاقات بين البلدين في فترة العصور الوسيطة حيث تسربت المسيحية من مصر إلى السودان في 350م ، وتوالت بعثات التبشير فدخلت المسيحية ممالك النوبة الثلاث وهي مملكة نوباتيا والمقرة وعلوه¹¹ . ولتأثر السودان بما يجري في مصر فقد كانت المسيحية التي دخلت البلاد على المذهب اليعقوبي التابع لكنيسة الإسكندرية . وقد استمرت ممالك النوبة المسيحية في مصر حتى دخول المسلمين لمصر 640م¹². وبدخول العرب لمصر بدأت الهجرات العربية نحو السودان عن طريق البحر الأحمر أو عبر الصحراء من مصر. وجاءت مجموعات أخرى من بلدان المغرب العربي . وفي (عام 31هجري-652 م) كانت حملة عبد الله ابن أبي السرح التي انتهت باتفاقية البقط.

واستمرت العلاقات في فترة الدولة الطولونية حيث أستخدم أبناء السودان جنودا في الجيش المصري، واستمرت العلاقات في فترة الدولة الفاطمية . وتكاثر العرب في بلاد السودان بفضل هذه الهجرات والصلوات وأزداد التمازج . وشملت الهجرات المناطق الشمالية ومناطق البجة . ولما تكاثرت الهجرات وتم التزاوج بين سكان البلاد الأصليين ، وعقب تطورات مختلفة ونتيجة للتزاوج وضعف السياج السياسي لنظام الحكم في بلاد النوبة تمكن أحد بني الكنز الذين صاهروا النوبة من اعتلاء العرش في عام 1313م وأصبحت الأسرة الحاكمة نوبية مسلمة. وبازدياد الهجرات غلبت الثقافة العربية واللسان العربي وأنتشر الدين الإسلامي

واستمرت هذه التطورات حتى كان ميلاد دولة الفونج 1504-1821م . وفي ظل هذه الدولة توثقت الصلات بين البلدين واستمر التواصل التجاري والثقافي وتوافد طلاب العلم على الأزهر الشريف فكان تأسيس رواق السنارية¹³.

العلاقات السودانية المصرية في فترة الحكم التركي المصري ودولة المهديّة:

امتد الحكم التركي المصري من 1821م-1885م ، واتسمت هذه الفترة بإصرار مصر على السيادة على السودان كحق مكتسب ، وواقع الأمر أنّ أهل السودان يروون أنّ مصر والسودان أمة واحدة تعتمد على النيل وبذلك يشكّل النيل رابطاً قوياً وعنصراً أساسياً في علاقات البلدين . وقد أطلق شعراء السودان على النيل (سليل الفراديس)¹⁴، كما كان النيل مصدر إلهام لشعراء مصر، والشاهد على ذلك قصيدة جاء فيها:

10 عمر حاج الزاكي : الإله أمون في مملكة مروي 50ق.م. مطبوعات كلية الدراسات العليا ، جامعة الخرطوم 1981،ص7 .

11 محمد ابراهيم بكر : تاريخ السودان القديم ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية 1987م ،ص 227 .

12 Yousif .Fadal Hassan; The Arabs in the Sudan: Edinburg(1967- pp.3-89

13 مكي الطيب شبكية : تاريخ شعوب وادي النيل ،مصر والسودان في القرن التاسع عشر الميلادي ،دار الثقافة ،بيروت 1956م،ص106.

14 جاءت التسمية في شعر التيجاني يوسف بشير.

من أي عهد في القرى تدفق وبأي كف في المدائن تغدق
إلى قول الشاعر:

لي فيك مدح ليس فيه تكلف أملاه حب ليس فيه تملق¹⁵
لذا فالمتأمل يجد أن النيل مثل جسرًا للوحدة و رابطاً ثقافياً وجدانياً يشد ويشدز الهمم من أجل الوحدة ،
والثقافة ، من أقوى دعائم الوحدة ومن الممكن إن قويت الروابط الثقافية أن تقود إلى وحدة سياسية . وقد قويت
روابط البلديين بعد أن فرض الحكم التركي المصري سطوته على البلاد . وقد دخلت المدينة الحديثة في
ركاب الحكم التركي المصري حيث شهد السودان إدخال زراعة العنب والأرز وقصب السكر والنيلة
وتوسعت زراعة القطن والقمح وشقت الترع وأقيمت الجسور. إلا أن هذه الفترة ولوجود إداريين يفتقدون
للحكمة والخبرة الإدارية¹⁶، فقد شهد هذا العهد سلبيات أدت لزواله ، ومهدت للثورة المهديّة التي حكمت
السودان في الفترة من 1885م-1898م. وقد تميزت علاقات البلدين في هذه الفترة بطابع الصراع إذ اعتبرت
مصر الدولة المهديّة قوة معادية لها ومهددة لأمنها بينما سعى الخليفة عبد الله التعايشي إلى دخول مصر
فكانت واقعة توشكي¹⁷. وواقع الأمر أنّ السودان كان تابعا لمصر العثمانية في تلك الفترة إي أنهما دولة
واحدة تحت التبعية العثمانية . وقد عمل الخليفة عبد الله التعايشي على تأكيد هذه الوحدة لإعادة مصر إلى
السودان وتوحيدها مرة أخرى.

العلاقات في فترة الحكم الثنائي 1898م-1955:

سقطت حكومة الثورة المهديّة بعد الاستيلاء على العاصمة أم درمان في 4 سبتمبر 1898م وتقدم
اللورد كيتشنر في اليوم الثاني نحو الخرطوم ورفع علم دولتي الحكم الثنائي. في 19 يناير 1899 وقّع بطرس
غالي نيابة عن مصر اتفاقية الحكم الثنائي والتي كتبها اللورد كروم.¹⁸ وقد احتوت الاتفاقية على اثني عشر
مادة لم تشر مادة منها إلى السيادة في السودان ولمن تكون ، واكتفت الاتفاقية بإقامة إدارة مشتركة. وواقع
الأمر أنّ مصر لا يمكن أن تتعاقد في هذه الإتفاقية على السيادة إذ أنها كانت ولاية عثمانية ولا تملك السيادة
على نفسها ، في الوقت الذي كانت فيه إنجلترا تدير مصر منذ عام 1882م ، لذا من الطبيعي أن من يدير
مصر يدير السودان .

من ثم فقد أستأثر الانجليز بجميع الوظائف العسكرية ، ولم يتركوا للمصريين إلا وظيفة المأمور
ونائب المأمور . بالرغم من ذلك فقد وضع الانجليز سياسة اختطت الكيد للمصريين للخروج من السودان
بزرع الفتن بينهم وبين السودانيين¹⁹، وهنا لابد من الإشارة إلى إنّ وضع المأمور ونائبه له طابع سياسي إذ

15 من قصيدة لأمير الشعراء أحمد شوقي، الشوقيات I ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص 63.

16 Robinson, A.E. Rules of the Sudan Since of Turkish Occupation Until the Evacuation by Order of kedue, Journal of the African Society vol- 24 part 1921 P39 .

17 مكي الطيب شبكية : السودان عبر القرون ، طبعة دار الجيل ، بيروت 1991 ، ص 416. وقد كانت هذه الموقعة في عام 1306 هجري ، الموافق 3 أغسطس 1889 م، وحلت الهزيمة بجيش عبد الرحمن النجومي .

18 إبراهيم محمد حاج موسى: التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة 1970م ، ص 3، عبد الفتاح عبد الصمد منصور ، العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1899م، 1924م ، ص 10 .

19 جمهورية مصر : وثائق منشورة ، السودان من 12 فبراير 1841م إلى 13 فبراير 1953م .

كان عليهم جمع الضرائب التي كانت تجمع بقسوة يستخدم فيها الضرب والسجن والتعذيب وغير ذلك من مساوئ ارتبطت في أذهان الناس عن ذلك العهد. وكانت الشكوى من هذه المظالم تقدم للمدير أو المفتش الانجليزي، الذي يقوم بتوبيخ المأمور على فعله وهنا يأتي الكسب السياسي لصالح الإدارة البريطانية التي تمثل روح العطف والشفقة على المواطن فيكون الدعاء لهم بالخير، واللعنة والويل على المأمور ونائبه من أهل مصر²⁰. وللمقارنة ولتنتضح معالم هذه السياسة نشير هنا إلى أن السوريين واللبنانيين والفلسطينيين كانوا يعملون في وظائف الترجمة والسكرتارية والمخابرات وأبرز هؤلاء نعوم شقير وصمويل عطية وادوارد عطية.

عليه يمكن القول أن السياسة البريطانية التي وضعت كانت للقضاء على العلاقات والصلات التي تربط السودان ومصر. وكان قوام ذلك بث أشنع وأبشع أنواع الدعاية لتنمية روح الكراهية ضد الشعب المصري في نفوس أهل السودان، فأوحوا لهم أن المصريين يريدون استعبادهم واستغلال ثرواتهم وإن يستأثروا بمياه النيل²¹. وقد أصبح النيل وماؤه مسيطراً على عقلية مفكري وسياسي مصر مما يؤكد قوة وأثر سياسة الانجليز الرامية إلى ضرب العلاقات بين البلدين وهذا ما أكدته الشواهد في يومنا هذا، وهو أمر يؤثر على مصالح مصر ليس في السودان فحسب بل مع كل دول حوض النيل والتي توترت علاقات مصر بها بسبب مياه النيل مما أفضى لميلاد مبادرة ست من دول حوض النيل ودعوتها لاقتسام المياه والنظر في الاتفاقات السابقة²².

وقد رسمت السياسة البريطانية طريقاً واضحاً في السودان يبنني على أن تجعل من السودان بريطانيا دونما أن تعلن ذلك. وفي فترة ونجت أعلن الأحكام العرفية وأبعد المصريين من الإدارة مؤكداً للمندوب السامي مكامهون أن الثورة المهدية كانت ضد سوء الإدارة المصرية في السودان، لذا فالعقلية السودانية لا تتقبل الحكم المصري لذلك لا بد من السير على سياسة الولاء والتأييد الذي ظهر من الشعب السوداني لحكومة جلالة الملك²³.

العلاقات السودانية المصرية 1919-1924م :

لدراسة العلاقات السودانية المصرية ووحدة البلدين أياً كان المسمى لا بد من دراسة الخلفية التاريخية لهذه العلاقات بدءاً من تجربة الوحدة مرورا بالتكامل ثم الإخاء، ولمعرفة هل لهذه الفكرة من أسس ترتكز عليها خاصة خلال الفترة المشار إليها وهل يمكن أن تتحقق بأي صورة من صور الوحدة التي طرحت منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا .

20 عبد الكريم السيد : اللواء الأبيض، ثورة 1924م، معهد الدراسات الإفريقية، ص7.

21 وفد السودان 1946م : ماسي الإنجليز في السودان، ص13.

22 ولدت مبادرة حوض النيل، في دار السلام فبراير 1999م وهي عبارة عن شراكة اقليمية لتحقيق التنمية المستدامة لموارد النيل بدلا من لجنة التنمية والبيئة لحوض النيل المعروفة باسم توكويل.

23 sad /1951- Wingate to McMahon 216/1915

-أحمد إبراهيم دياب :مقال ايدولوجية الوحدة بين مصر والسودان ،دراسة تاريخية وثائقية ،المؤتمر العالمي الرابع ،دول حوض النيل الاستمرارية والتغيير ،معهد الدراسات الإفريقية والأسبوية ،جامعة الخرطوم 1982 ،ص12.

والناظر لتاريخ المنطقة يجد أنّ شعبي وادي النيل لهما المقدرة على تجاوز كل سلبيات الماضي، إضافة لذلك فإن البلدين يمثلان إقليمياً جغرافياً واحداً. وانطلاقاً مما ذكر يلاحظ أن لمصر أثر سياسي وثقافي في السودان وقد وجد ذلك الأثر عبر منافذ شتى أبرزها هجرة الطلاب السودانيين لمصر لطلب العلم في الأزهر الشريف وغيره من معاهد العلم في مصر وذلك منذ أوائل القرن السادس عشر الميلادي ، وقد تأثر الطلاب من أبناء السودان بثورة 1919م وشارك بعضهم في هذه الثورة .

ثم يأتي رافد آخر تمثل في صحافة مصر ، سواء تلك التي صدرت بمصر ، أم بالسودان ونذكر هنا جريدة الرائد التي رأس تحريرها مصطفى قليلاطي الأديب - وكانت تصدر في الخرطوم- الذي كتب بيتاً من الشعر في الصحيفة حاضاً على الثورة فقبض عليه وأبعد من السودان²⁴.

ولخشية الإدارة البريطانية من تأثر طبقة المتقنين بالسودان بالأراء المصرية، أنشئ مكتب للمخابرات في القاهرة باسم مكتب حكومة السودان ، بهدف منع تحرك الوطنيين المصريين ومنعهم من الاتصال بأبناء السودان حتى لا يتأثروا بما يجري من أحداث في مصر، ومن ثم فقد تم منع سفر السودانيين إلى مصر ومنعت الفرقة السودانية التابعة للجيش المصري من السفر كي لا تتأثر بالأفكار الوطنية ويعودوا بها إلى السودان، كما رفض ونجت Wingate اقتراحاً لعلماء السودان بسفر بعض الشباب للدراسة في الأزهر بحجة أنهم سيحملون أفكاراً تحمل الكراهية لنظام الحكم القائم في السودان²⁵.

فكرة الوحدة بين البلدين من 1919م وحتى 1924م :-

بدأ الحديث عن علاقات البلدين بالمناداة بالوحدة بحيث يتم الانصهار بين البلدين في كيان واحد. وانتهت آمال شعوب وادي النيل بالتكامل وهو مفهوم يختلف عن طرح الوحدة ، ولما تعذر تحقيق كليهما برز مفهوم الإخاء . وفيما يلي تفصيل عن المناداة بالوحدة التي كانت هدفاً منشوداً منذ تلك الفترة.

تمثل ثورة 1919م بقيادة سعد زغلول مرحلة فاصلة من مراحل تطور القضية المصرية في البحث عن الاستقلال والسيادة الوطنية ، وهي خطوة في تحقيق مطالب كل من أحمد عرابي ومصطفى كامل²⁶. وقد تعدت آثار الثورة المصرية مصر إلى السودان فحركت المشاعر الوطنية وانتشرت أخبارها بين صفوف المتعلمين واستقبلوا أخبارها بترويح صورة البطولة والنبوغ وسار بذكر قادتها الركبان وانتشر اسم سعد زغلول بين أطفال المدارس في السودان²⁷، وقد أثارت هذه الحادثة المفتش الانجليزي وجعلته ثائراً غضباً وقد تأكد للمفتش أنّ اسم سعد زغلول وصحبه أصبح على كل لسان بين أهل السودان . وقد تخوفت الإدارة البريطانية في السودان أن تؤثر أحداث ثورة 1919م على الوضع الإداري في بلاد السودان ويسمح لمصر بالمشاركة في إدارته . ومن ثم فقد نشطت الإدارة البريطانية في اتجاه سياسة إبعاد السودان عن مصر وذلك

24 أحمد إبراهيم دياب: مرجع سبق ذكره، ص14

25 أحمد إبراهيم دياب، مرجع سبق ذكره، ص17، من خطاب وينجت لكثنتر، المندوب السامي البريطاني في مصر.

26 أحمد إبراهيم دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص18.

27 أحمد محمد خير: كفاخ جبل، الطبعة الثالثة 1971، الدار السودانية، الخرطوم، ص24، حسن نجيلة: مرجع سبق ذكره ، ص124.

بإبراز صوت ينادى بالوحدة السودانية بدلاً عن وحدة وادي النيل . ومن أجل تحقيق هذا الهدف فقد عملت الإدارة البريطانية على استقطاب زعماء العشائر والزعماء الدينيين الموالين للإنجليز، وعبارة ونجت إلى لورد هاردنج في ديسمبر 1918م تؤكد هذا المعنى إذ جاء فيها "قد أوضحت مراراً أن لدينا من السودانيين أناس ولاؤهم الصادق للإنجليز وإنهم مقتنعون تماماً بالنظام الحكومي الذي تم تأسيسه"²⁸.

وقد صنف الحاكم العام أبناء السودان وفقاً لذلك إلى مجموعتين، مجموعة المعتدلين ومجموعة المتطرفين ، وتعني مجموعة المعتدلين المجموعة المؤيدة للسياسة البريطانية الرامية لإبعاد السودان من مصر ، أما المتطرفون فيقصد بهم المجموعة المؤيدة للتقارب مع مصر. ومجموعة المعتدلين تشمل زعماء العشائر والطوائف الدينية والأعيان والأشراف وأصحاب المصالح الذين ارتبطوا بالإدارة البريطانية، وقد بعثت مجموعة المعتدلين ببرقية الولاء إلى بريطانيا في 23 أبريل 1919م ووقع عليها كل من السيد عبد الرحمن المهدي والسيد على الميرغني والطيب أحمد هاشم المفتي ، ورئيس العلماء أبو القاسم أحمد هاشم ، وإسماعيل الأزهرى كبير قضاة دارفور ،ميرغني السيد المكي زعيم الطريقة الإسماعيلية. بينما أرسل الشريف يوسف الهندي برقية أخرى وذلك في 21 أبريل 1919م معلناً الولاء لبريطانية.

وبعد ذلك جاءت فكرة سفر الولاء أو وفد التهنئة لملك بريطانيا بالانتصار في الحرب تعبيراً عن عواطف الأهالي وفرحتهم بالنصر الذي تحقق في الحرب ودعم السلام²⁹، هذا وقد ضم الوفد كل من السيد على الميرغني رئيس الوفد وعضوية كل من السيد عبد الرحمن المهدي ، الشريف يوسف الهندي ، أبو القاسم احمد هاشم ، الطيب احمد هاشم ، إسماعيل الأزهرى الكبير ،على التوم ،عوض الكريم أبوسن ،إبراهيم فرح ،إبراهيم موسى، وجل الزعماء من الزعماء الدينيين ونظار القبائل.ومن الواضح انّ الوفد جاء معبراً عن السياسة البريطانية في السودان الرامية لإبعاد السودان عن مصر. في الوقت الذي توجه فيه وفد مصري إلى مؤتمر الصلح مطالباً باستقلال مصر والسودان.

يتضح من خلال هذا العرض انّ بالسودان معسكرين يسير أحدهما في ركاب السياسة البريطانية يطالب بوحدة السودان تحت شعار السودان للسودانيين. والمعسكر الآخر ينادى بوحدة وادي النيل.

وقد تنامي هذا التيار بالتفاف الموظفين والتجار والطلاب وخاصة في كلية غوردون حوله، إضافة للعمال. وقد ساعد على نمو هذا التيار الجمعيات السرية التي بدأت في الانتشار منادين باستقلال كل من مصر والسودان. وقد شغف هذا التيار بمتابعة حركة التحرر المصرية، وعملت الصحافة المصرية على إذكاء روح هذا التيار متحدثة عن الروح الوطنية ونهضة الشرق. وفي كلية غوردون نما الروح الوطني حيث

28 أحمد إبراهيم دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

29 حضارة السودان العدد17 بتاريخ 21 يوليو 1919م، ص3

جمعت شتى أبناء القبائل وانصهروا بداخلها فكانت بوتقة لبعث الوطنية وصهرها ، وكانت محطة التطلعات الجديدة .

وفى تطور لاحق ولد نادي الخريجين بأمر درمان 1918م ، واستلهمت الفكرة من نادي المدارس العليا بمصر³⁰. وفى مثل هذه الأجواء نمت الجمعيات السرية وطبعت المنشورات وحملت أسماء لجمعيات مختلفة ، اليد البيضاء ، اليد السوداء ، الأعمال الملحة ، الإخوان الخمسة ، العمل على خلاص البلاد ، الدفاع عن الدين ، وكانت السمة البارزة والقاسم المشترك في جميع هذه المنشورات الدعوة لاستقلال مصر والسودان، ومؤازرة الحركة الوطنية المصرية ومن بين هذه المنشورات جاء منشور لجمعية اللواء الأبيض في 20 نوفمبر 1920م وكان ميلاد جمعية الاتحاد السوداني التي تبنت الدعوة لوحدة وادي النيل ، والتي كتب قاداتها ومؤسسيها للأمير عمر طوسون معبرين عن الإخلاص في العمل لتحرير وادي النيل³¹. وقد أكدوا أن بالسودان حركة وطنية أساسها القومية الصادقة وغايتها تأييد الشعب المصري ، وأن لا يفصل السودان عن مصر بأي حال من الأحوال .

وقد عملت الجمعية على تشجيع سفر أبناء السودان للدراسة بمصر وعمل هؤلاء على ربط الجمعية بالحركة الوطنية المصرية وأبرز من يذكر هنا الدريدي أحمد إسماعيل ، توفيق أحمد البكري ، بشير عبد الرحمن. ولما تبلور هذا الاتجاه وأغنى به اتجاه وحدة وادي النيل أصبح من الأيدلوجية الوطنية وتوطدت الفكرة وتسربت إلى جمعية اللواء الأبيض.

جمعية اللواء الأبيض :-

أصبحت الجمعية نهجاً وطنياً يضح بالروى الثورية الوطنية وشكلت دفاعاً قوياً ضد فصل السودان عن وادي النيل، وكانت بدايات الجمعية في أكتوبر 1923م وأسفرت عن وجهها في 16 مايو 1924م وقد نادت بوحدة وادي النيل ووثقت من صلتها بمصر. وكانت امتداداً طبيعياً لحركة التحرر الوطني التي ظهرت في وادي النيل وكان شعارها معبراً عن ذلك مما يعنى وحدة الوادي ، وقد جاء خط الجمعية واضحاً دفاعاً عن وحدة وادي النيل رفضاً للاستعمار³² ، والدارس لفكر الجمعية يجد التشابه بينه وبين فكر الوفد المصري مما يجعلنا نجزم أنّ الوطنيين السودانين تلقفوا نهج الحركة الوطنية المصرية وساروا عليه ، فكانت حركة العمال والموظفين التي استخدمت الأساليب الثورية المصرية مما يؤكد التقارب السياسي، حيث جمع بين شقي الوادي شعار وحدة وادي النيل .

مما تقدّم يتضح لنا تأثر الحركة الوطنية السودانية خلال هذه الفترة بالحركة الوطنية المصرية إذ كان التأثير واضحاً بثوار 1919م. وقد أكد محمد أحمد محبوب قوة الأثر المصري الذي انتقل إليهم من مصر

30 أحمد محمد خير كفاح، مرجع سبق ذكره،ص15.

31 حسن نجيلة ، مرجع سبق ذكره ،ص164.

32 محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 ، 1969 م ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان الطبعة الثالثة 1987م ، ص106 .

- ضرار صالح ضرار : تاريخ السودان الحديث، الطبعة العاشرة ، السعودية ، جدة ، مطابع سحر 1989 ، ص 241 .

- الأهرام، 6 يوليو 1924، (نداء السودان إلى الأمة البريطانية ،بيان عبيد حاج الأمين).

مقتطفين النبرات الخطابية للزعيم مصطفى كامل .³³ ثم كان على عبد اللطيف وبيانه عن مطالب الأمة وبرزت المعارضة لحكومة السودان ورفع شعار وادي النيل ، وكان الوقوف مع الثورة المصرية ورفع شعار وحدة وادي النيل .

وقد شكّل زعماء الطوائف والعشائر المواليين للإدارة البريطانية وكبار الموظفين ، عاملاً مهماً في بروز اتجاه آخر مضاد لهم يميل نحو مصر ويعادي التوجهات البريطانية وبدعوا في التعاون مع من وجد من أبناء مصر في السودان وانطلق الشعار من حناجر أبناء مصر والسودان وفقاً للظروف التي أملتة آنذاك ، وأصبح سلاحاً للعمل ضد الانجليز للخروج من وادي النيل. وقد أكدت أحداث ثورة 1924م قوة العلاقات التي لا تنفصم بين البلدين إلا أنّ تحجيم الوجود المصري بعد هذه الأحداث قد فصم عرى العلاقات بين شطري الوادي . ولم يبرز الأثر المصري بعد ذلك إلا بعد معاهدة 1936م. وقد تبع تصفية الوجود المصري في السودان إنشاء ما عرف بالحدود الإدارية لتوحيد القبائل تحت إدارة واحدة وتنفصم الصلة عبر الحدود بين القبيلة الواحدة تأكيداً لفصل شمال الوادي عن جنوبه. وبرزت سمات هذه الفترة انحسار دعاة الوحدة بين البلدين ، ودفع الشعور المعادي لمصر ، وتطلعت الإدارة البريطانية لحركة وطنية محلية جديدة تشكلت في حزب الأمة بقيادة السيد عبد الرحمن المهدي، وكان ميلاده في عام 1945م بمثابة ترياق ضد شعار وحدة وادي النيل منادياً بشعار السودان للسودانيين والسودان للسوداني لا مصري ولا بريطاني.³⁴

وفي الجانب الآخر كان معسكر الأحزاب الاتحادية التي اندمجت في أواخر عام 1952م باسم الحزب الوطني الاتحادي ، وهكذا وبميلاد الحركة الوطنية في السودان وظهور التيارين السابقين فقد أفضت التطورات الداخلية إلى إعلان استقلال السودان من داخل البرلمان في 19 ديسمبر 1955م ورفع علم الاستقلال في الأول من يناير 1956م. وما كان من مصر إلا أن بادرت بإعلان الاعتراف بالاستقلال.³⁵ وبرزت إلى حيز الوجود الدعوة إلى التكامل ثم أنتقلت إلى الإخاء وهو الأمر الذي سنتناوله في الأسطر القادمة .

العلاقات السودانية المصرية في الفترة من 1955 حتى مايو 1969 م :-

في 9 يناير 1954 م أعلنت أول حكومة في السودان قبل خروج المستعمر بموجب اتفاقية الحكم التركي . وفي هذه الفترة أعلن الحزب الوطني الاتحادي عن تغيير سياسته المنادية للارتباط مع مصر ودعوا الى الاستقلال³⁶ . وقد ظهر فريق من أعضاء البرلمان من حزب الأحرار الجنوبي و أعلنوا أن الجنوب يجب أن يرتبط مع مصر بنوع من الإتحاد .

وقد شهدت هذه الفترة توتر العلاقات بين البلدين بسبب الدور المصري في أحداث تمرد جنوب السودان أغسطس 1955 م. وقد رفضت حكومة الأزهرى طلب مصر التدخل العسكري في جنوب

33 محمد أحمد محجوب وعبد الحليم محمد :موت دنيا ،طبعة أولى 1946 ،ص35.

34 علي عبد الرحمن الأمين:الديمقراطية والاشتراكية في السودان، منشورات المكتبة المصرية ،بيروت ،

صيدا 1971 ،ص78.

35 عبد القادر إسماعيل السيد الشربيني :مشكلة جنوب السودان ،دراسة لدور الأحزاب السياسية من 1947م،1972م،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية 1922م،ص146.

36أوبوكر حسن محمد باشا : جذور الموقف المصري من مسألة إنفصال جنوب السودان و أثر ذلك على العلاقات السودانية المصرية ، مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار ، مركز

البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة إفريقيا ، مركز البحوث والدراسات السودانية ، جامعة الأزهر ، أكتوبر 2011م ، ص 128

السودان . و قد أورد إسماعيل الأزهري في مذكراته أن صلاح سالم اقترح على الحكومة البريطانية إرسال قوات مصرية وقد رفضت الحكومة البريطانية هذا الاقتراح³⁷. و قد اتهمت الحكومة السودانية مصر بتسريع تمرد الجنوب ومؤازرته نكايه في حكومة الأزهري الذي نادى بالاستقلال ورفض الاتحاد مع مصر. وكانت الاتهامات لمصر بدعم تمرد الجنوب من الحزب الوطني الاتحادي . كما أتهم صلاح سالم بتوزيع المنشورات بطائرة كانت تجوب الجنوب . وفي هذا الجو المشحون بالتوتر كانت أجهزة الإعلام المصرية تشن هجوماً على الاتحاديين الذين دعمتهم مصر في الانتخابات بهدف الإتحاد فأعلنوا الاستقلال³⁸. وقد شهدت الفترة توتراً في العلاقات و تراشقاً إعلامياً من خلال الصحف خاصة بعد زيارة إسماعيل الأزهري و علي عبد الرحمن و يحي الفضلي لبريطانيا ، ثم تأزمت العلاقات خلال هذه الفترة بسبب مفاوضات مياه النيل التي تعثرت في عام 1954م في فترة وزير الري ميرغني حمزة ، ثم استمرت في فترة خضر حمد حين جاء وزيراً للري و استمرت دونما جدوى حتى جاء ميرغني حمزة لوزارة الري مرة أخرى³⁹.

و قد ظلت مفاوضات مياه النيل متأزمة بين الجانبين حتى مجئ الحكم العسكري الأول 17 نوفمبر 1958 م ، وقد أعلن الفريق عبود في بيانه الأول إزالة الجفوة مع مصر و توصل الجانبان لاتفاقية مياه النيل نوفمبر 1959م⁴⁰.

و استمر التوتر في فترة حكومة الأزهري 1956م وقد عملت مصر على إضعاف الحزب الوطني الاتحادي ، و بدأ التعاون بين حزبي الشعب الديمقراطي و الأمة لإسقاط حكومة الأزهري، و كان لقاء السيدين يهدف لهذا التنسيق⁴¹. و قد تم طرح الثقة و تم إسقاطها في 24 يوليو 1956 م ، وتشكلت بعد ذلك حكومة ائتلافية من حزبي الشعب الديمقراطي و حزب الأمة وهي حكومة عبد الله خليل التي أجرت الإنتخابات ودعت البرلمان للانعقاد في مارس 1958 م. و جاء عبد الله خليل رئيساً للوزراء للمرة الثانية ، وقد شهدت علاقات البلدين توتراً بسبب مشكلة حلايب في مطلع عام 1958م، و تم تبادل المذكرات بين الجانب المصري و السوداني حول هذا الموضوع⁴². و قد وردت تقارير عن تحركات مشبوهة يقوم بها الملحق العسكري المصري ضد حكومة عبد الله خليل⁴³. وفي المقابل و في مثل هذه الأجواء تم استلام السلطة من قبل القوات المسلحة في 17 نوفمبر 1958م، و أشار البيان الأول للقوات المسلحة لخصوصية

37 خضر حمد : مذكرات خضر حمد : الحركة الوطنية الاستقلال و ما بعده ، مطبعة صوت الخليج ، الشارقة 1980 م ص235 .

38 الفاتح الشيخ يوسف :مرجع سبق ذكره ، ص133.

39 الفاتح الشيخ يوسف : مرجع سبق ذكره ، ص139 .

40 شوقي عطا الله الجمل ، عبد الله عبد الرازق إبراهيم : النيل و مشكلاته ، مصر ، مطبعة العمرانية ، الجيزة ، ص 37 .

41 صحيفة الأيام : العدد 656 ، الخميس ، ديسمبر 1955م ، ص 1 .

42 الأهرام المصرية ، العدد رقم 26004 بتاريخ 19 فبراير 1958 م ، ص 1

43 الشريبي عبد القادر إسماعيل أحمد : مشكلة جنوب السودان ، دراسة لدور الأحزاب السياسية في 1947 م ، 1972م ، ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث و الدراسات الافريقية ،

جامعة القاهرة ، قسم التاريخ 1992م ، ص 166 .

العلاقة مع مصر و حل جميع المسائل المعلقة معها و إزالة الجفوة المفتعلة⁴⁴. وبالفعل كان التحسن في علاقات البلدين في فترة حكومة عبود واستقرت العلاقات وظلت مستقرة حتى مجئ ثورة 1964م ، ولم تشهد العلاقات السودانية المصرية توتراً حاداً بل ظلت علاقات ودية .

و ظل التواصل قائماً بين البلدين في فترة الديمقراطية الثانية ، وقدم السودان الدعم لمصر التي كانت دولة مواجهة مع إسرائيل و استقبلت الخرطوم جمال عبد الناصر بعد حرب النكسة يونيو 1967م و كانت قمة اللاتات الثلاث ، و قد تعاون السودان مع مصر وأعدت مصر نشر قواتها الجوية في القواعد العسكرية السودانية ، الكلية الحربية المصرية إلى منطقة جبل الأولياء بالقرب من الخرطوم⁴⁵. وقد استمرت حميمية العلاقات بين البلدين حتى تفجر ثورة الخامس و العشرين من مايو 1969م بقيادة العقيد جعفر محمد نميري. وقد دخلت علاقات البلدين في مرحلة جديدة وهي فترة مايو 1969 م . وبرزت إلى حيز الوجود الدعوة إلى التكامل ثم انتقلت إلى الإخاء وهو الأمر الذي سنتناوله في الأسطر القادمة .

علاقات البلدين في الفترة من 1969م – 21 فبراير 1987 م :-

من التكامل للإخاء :-

بدأت خطوات التكامل بين البلدين ، ببلدان المثلث الذهبي الثلاث السودان وليبيا ومصر، وذلك بمحادثات في طرابلس الغرب في 25- 27 ديسمبر 1969م بين الرؤساء الثلاثة نميري – قذافي – ناصر⁴⁶. وقد جاء الاجتماع ضرورة تاريخية قاد إليها قيام الثورات لتلتقي بالثورة المصرية وصولاً لتحقيق الوحدة العربية وتوسيعاً لميدان النضال من القاهرة إلى طرابلس إلى الخرطوم تحريراً للأراضي وتأكيداً على أهمية العمل الموحد⁴⁷. وقد أكد البيان الذي صدر على إنشاء لجان لتحقيق أهداف الدول الثلاث بما يعود بالمنفعة وتحقيق التكامل بين شعوب وادي النيل . وقد تكونت اللجان بعد اجتماع وزراء خارجية كل من مصر وليبيا والسودان في 13 يناير 1970م ، تكونت لجنة للشئون الخارجية ، ولجنة لاستصلاح الأراضي والثروة الحيوانية والزراعة وأخرى للنقل والمواصلات والصناعة والتعليم والشئون الاقتصادية. وفي نوفمبر 1970م انضمت سوريا للميثاق وأنشئت قيادة رباعية ، ثم وصل الرؤساء إلى القاهرة وأجريت محادثات حول الوحدة انتهت بإعلان الرئيس السوداني جعفر نميري لانسحابه من الميثاق واستمرت الدول الأخرى في محادثات انتقلت إلى ليبيا ،انتهت بتعديل الميثاق في 29/4/1971م وصدر دستور الاتحاد في سوريا في 30 أغسطس 1971م وبرز منذ ذلك التاريخ كيان عرف باسم اتحاد الجمهوريات العربية الذي انسحب منه السودان ،

44 الشريبي : مرجع سبق ذكره ، ص 167 .

45 المعتصم : أحمد علي الأمين : العلاقات السودانية المصرية نظرة مستقبلية ، أعمال المؤتمر الدولي، العلاقات المصرية السودانية عبر العصور 18- 19 مايو 2009 م ، معهد

البحوث و الدراسات الإفريقية ، ص 621 .

46 الأهرام، القاهرة 1969/12/28م.

47 الوثائق العربية لعام 1969م رقم 463، ص781-782

وكانت هذه المحاولة الأولى خلال هذه الفترة لإقامة تكامل يشمل وادي النيل مع دول أخرى من المنطقة إلا أنها باءت بالفشل حيث انسحب السودان .

والذي نود أن نؤكد بجانب ما ذكر أنّ مفهوم التكامل يقتضى البحث عن حلول لقضايا وهموم مشتركة لإحداث تنمية أفضل وقد أثّرت العديد من القضايا فى مسيرة التكامل بين كل من مصر والسودان أبرزها التخطيط التكاملي ، تنمية موارد مياه النيل ، زيادة التبادل التجاري ، التوسع الزراعي والذي لا زال البحث يجرى حوله حتى يومنا هذا في عام 2012م .ومن الموضوعات التي بحثت تسهيل الاتصال بين البلدين ، التخلص من المعوقات الديوانية التي تعيق انطلاقة مشروعات التكامل .

وبالرغم من هذه الأطر التي بحثت إلا أنّ مسيرة التكامل المصري السوداني لا زالت ومنذ أكثر من نصف قرن يعترها الكثير من المعوقات والإشكاليات فضلاً عن التوترات التي تنشأ من فترة لأخرى ، إلا أنّ الأمل لا يزال يراود أحلام الخالص من أبناء البلدين ، وفى ما يلي لمحات عن خطوات التكامل بين البلدين بعد فشل التجربة السابقة التي ضمت بجانب البلدين ليبيا وسوريا .

منهاج العمل التكاملي 1974م :-

بالنظر لما ذكر سابقاً ولحتمية وأزلية العلاقات السودانية المصرية ، بدأ العمل على توثيق العلاقات بطرح منهاج العمل التكاملي في عام 1974م ، لتعزيز القدرات الاجتماعية والفكرية والسياسية والاقتصادية بين البلدين من خلال العمل المشترك وتم توقيع ما عرف بميثاق التكامل في الثاني عشر من أكتوبر 1982م .ويتوقع الميثاق نشأت مؤسسات مختلفة تشمل الأجهزة السياسية والفنية التي تقوم على تنفيذ الأهداف والمبادئ⁴⁸ . وقد شملت الآتي:-

- 1- المجلس الأعلى للتكامل برئاسة رئيسي الدولتين .
- 2- برلمان وادي النيل .
- 3- الأمانة العامة المشتركة
- 4- اللجنة الفنية المشتركة
- 5- صندوق التكامل.
- 6- اللجان الفرعية.

وقد حدّد الميثاق الفترة الزمنية لاكتمال التكامل المصري السوداني بعشر سنوات، بهدف تنمية القدرات وتمتين العلاقات آخذين في الاعتبار العلاقات التاريخية بين الشعبين عليه فقد حدّد للعمل أن يجرى على محاور ثلاثة هي :-

أ- تنمية المصالح المشتركة في كافة المجالات .

48 مرغني، النور جاويش:ميثاق الإخاء السوداني المصري، دراسة في تطورات العلاقات السودانية المصرية ،مطبعة جامعة القاهرة ،الخرطوم ،طبعة أولى 2008،ص24.

ب-إزالة الحواجز والقيود عن التبادل التجاري .

ج - إزالة وتذويب الخلافات تأكيداً لوحدة البلدين والمصير المشترك.

فكان العمل على تنسيق العمل المشترك فيما يتعلق بالعلاقات الدولية توحيداً للمواقف واتساقاً في السياسات. فحددت اجتماعات دورية لوزراء الخارجية مع ضرورة عقد اجتماعات دورية بين قيادات البعثات الدبلوماسية في الخارج وتبادل المعلومات، وإقامة الدورات التدريبية وتبادل الخبرات، وتم التأكيد على ضرورة عقد اجتماعات قمة بين رؤساء البلدين من فترة لأخرى. وقد تم تكوين برلمان وادي النيل من 122 عضواً مناصفة بين البلدين، ويمثل البرلمان أعلى سلطة تشريعية لدراسة قضايا التكامل ووضع التشريعات اللازمة.

أما في المجال الاقتصادي فقد برزت مؤسسات وشركات مثل الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعي، التي أقامت مشروعات رائدة في هذا المجال. وولدت هيئة وادي النيل للملاحة النهرية، والشركة السودانية المصرية للتعدين، وشركة الاستثمار، والشركة السودانية المصرية لأعمال الري والحفريات، والشركة الإفريقية للمياه الجوفية، ثم جرى الاتفاق على إقامة مشروع قناة جونقلي الذي بدأ العمل فيه بالفعل من قبل شركة فرنسية ثم توقف العمل حتى يومنا هذا⁴⁹.

ومما هو جدير بالذكر أنّ هنالك اتفاقيات عدة قد عقدت قبل ميثاق التكامل إلا أنها لم تر النور، حتى بنا ذكرها لتقويم مسيرة العلاقات السودانية المصرية التي تتراوح ما بين الوحدة والتكامل والإخاء وفيما يلي ذكر لأبرز هذه البرتوكولات :-

أ. اتفاق التعاون العلمي 1975 م .

ب. اتفاق التعاون الثنائي في مجال الشباب والرياضة الذي نص على تبادل الزيارات بين شباب الدولتين 1976 م .

ج. اتفاقية تشغيل العمال 1977 م .

د. اتفاقية تشجيع الجنسية وحماية الاستثمار وقد وقفت القوانين المصرية دون تحقيق رغبات رجال الأعمال السودانيين الراغبين في العمل في مصر وقد سبقت هذه الاتفاقيات اتفاقية الحريات الأربع، وتعني حرية الإقامة، والتنقل، التملك، والعمل.

هـ . البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي 1977- 1978م - وهذا الاتفاق كان يعالج قضايا الطلاب والمبعوثين .

إضافة لما ذكر فقد كان هنالك اتفاق في مجال التبادل التجاري والسلعي وهو اتفاق يجدد كل عام . ومن المؤسسات التي ينبغي أن يوثق لها هنا في فترة ميثاق التكامل ميلاد صندوق التكامل الذي أعد العديد من الدراسات التي تعثرت ولم تر النور حتى يومنا هذا. وأهم المشروعات التي تمت دراستها من قبل الصندوق: مشروع إنتاج اللحوم بالكدرو و مشروع الدواجن بجبل أولياء و مشروع الشركة المشتركة -

49 مرغني النور:مرجع سبق ذكره،ص36

لصيد وتصنيع الأسماك في بحيرة النوبة و مشاريع زراعة البن والشاي والتبغ جنوب السودان و الشركة الدوائية⁵⁰.

وهذا نذر يسير من المشروعات التي ينبغي التوقف عندها لتصحيح مسار العلاقات السودانية المصرية إن أريد لها التقدم والازدهار لخير ورخاء الشعبين. وهناك مشروعات أخرى هدفت لمعالجات في المجال الاجتماعي والثقافي ، إذ كان ميثاق المناطق المتكاملة على الحدود في منطقة حلفا والبحر الأحمر والمركز الاجتماعي الذي وضع له حجر الأساس بالشمالية . وقد شمل التكامل مجال التأمينات ومجال الإعلام، فكانت إذاعة وادي النيل التي ظلت تعمل حتى بعد أن توقف العمل باتفاق التكامل. وشمل التكامل مجالات التعليم العام والجامعي إذ كان التفكير في توحيد المناهج إلا أنها مشروعات خطط لها ولم تر النور.

تقويم التجربة:

تأسيساً على ما تقدم فإنّ تجربة التكامل السودانية المصرية تجربة رائدة تقتضى النظر فيها بهدف تصحيح مسار العلاقات دفعاً لها إلى علاقات أفضل تفضي إلى توثيق وتمتين روابط شعبي وادي النيل. وقد أفضت هذه التجربة لمشروعات رائدة كتب لبعضها النجاح ولازم بعضها التعثر. وفي مجال الزراعة سجلت الشركة الزراعية قدراً من النجاح ، وكذلك الحال في هيئة الملاحة النهرية . وقد استمر العمل بمشروعات التكامل حتى فترة الحكومة الانتقالية،⁵¹ التي قررت تجسيد ميثاق التكامل. وواقع الحال يؤكد أنّ بعض المشروعات ظلت تعمل حتى يومنا هذا حيث ظلت بعض شركات التكامل تعمل حتى يومنا هذا واحتفظت منطقة التكامل في الشمالية بوجودها وظلت إذاعة وادي النيل تعمل حتى نهاية الثمانيات ، وإن توقف العمل ببطاقة وادي النيل التي كانت تجربة رائدة في تسهيل الانتقال بين الأشقاء بين البلدين .

إلا إنّ النظر الحصيف يقتضي منا القول أنّ بعض المشروعات قد أصابها العجز والتعثر إما بسبب صعوبات مالية أو تشريعية أو أخرى تنفيذية في مجالات التكامل التجاري ومجال منح الجنسية والسماح بحرية الانتقال وهي أمور ينبغي أن تؤخذ في الحسبان حين تقويم مسيرة هذه العلاقات .

ومما ينبغي التوقف عنده تجربة أخرى أخذت طريقها في هذه المسيرة وهي اتفاقية الدفاع المشترك الذي وقع بين البلدين في عام 1976م والمشابهة في بعض أحكامها لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لجامعة الدول العربية . كانت الاتفاقية تهدف للعمل المشترك ضد العدوان الخارجي ، بينما فسرها البعض بأنها كانت رد فعل للاتفاقية العسكرية الموقعة بين كل من ليبيا وإثيوبيا واليمن الديمقراطية، بينما يرى آخرون أنها كانت ضد العدوان الليبي الهادف للإطاحة بحكومة جعفر نميري خاصة بعد أحداث 2 يونيو 1976م⁵²، وهي الأحداث التي قادتها الجبهة الوطنية .

أيّاً كان الرأي حول هذه الاتفاقية التي توقف العمل بها فينبغي أن تؤخذ في الحسبان، خاصة إنها كانت درعاً واقياً تجاه العداء الأثيوبي آنذاك ، فضلاً عن إنها دعمت قدرات القوات المسلحة من ناحية التدريب

50 مرغني النور:مرجع سبق ذكره،ص37

51 أعني بها حكومة المشير عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب التي شكلت عقب الإطاحة بحكومة الرئيس جعفر محمد نميري في رجب، أبريل 1985.

52 الرأي العام 8 رمضان 1432 هجرية /8 أغسطس 2011م.

والسلاح ، كما كانت نواة لوحدة دفاعية إستراتيجية بين البلدين⁵³، إضافة لذلك فهي في حدها الأدنى توقف العداء بين البلدين وتفتح المجال واسعاً لتعاون وتفاهم ببناء في مجالات مختلفة.

وبالنظر لما شهده السودان من تقلبات إثر ثورة رجب أبريل 1985م ، فقد دخلت تجربة التكامل مرحلة أخرى من مراحل التطور في مجال العلاقات بين البلدين بدأت بإيقاف ميثاق التكامل في فترة الحكومة الانتقالية ، ثم انتهت بتوقيع ميثاق الإخاء في فترة حكومة الديمقراطية الثالثة برئاسة الصادق المهدي ثم جاء تحول آخر بعد تفجر ثورة الإنقاذ الوطني في 30 يونيو 1989م لتشهد مرحلة أخرى في إطار التجربة التكاملية المصرية السودانية⁵⁴.

ولما كان موضوع البحث يركز على علاقات البلدين التي تراوحت ما بين الوحدة والتكامل، سأدلف للنظر لتجربة الإخاء التي كانت مولوداً جديداً بعد توقف تجربة التكامل ثم اختتم برؤية مستقبلية لتطور هذه العلاقات.

ميثاق الإخاء :-

أفضت ثورة رجب أبريل 1985م إلى إيقاف العمل بميثاق التكامل وتوتر العلاقات بين البلدين. وأضاف الإعلام المصري بعداً آخر لهذا التوتر " إنَّ السودان بجوعه وعطشه جزء هام من مصر والسودان لا يعطينا ما نحتاج إليه ولكنه يستطيع أن يقدم لنا و بسخاء ما لا نحتاج إليه من مشاكل وقلق وحروب " ⁵⁵. عطفاً على ما ذكر وارتكازاً على موروث العلاقات بين البلدين ، ومع هذه التطورات السالبة في كلا البلدين وهو أمر تؤكد وسائل الإعلام خاصة الصحف كما أسلفت ومع تصاعد وعلو الأصوات المنادية بإلغاء التكامل ومؤسساته وجميع موائيق مايو بما في ذلك اتفاقية الدفاع المشترك وتطور الأمر إلى حرق العلم المصري ، وفي فترة زمنية لا تتجاوز العام والنصف من هذا الحراك برزت إلى حيز الوجود اتفاقية أخرى في فترة الديمقراطية الثالثة عرفت باتفاقية الإخاء⁵⁶.

في بداية عهد حكومة الديمقراطية الثالثة⁵⁷ يلاحظ أنَّها لم تبد حماساً للعلاقات السودانية المصرية ، ولم تكن من اهتماماتها ، وربما يأتي تفسير هذا البرود للعلاقات التاريخية بين حزب الأمة والثورة المهدية التي تعتبر حكومة مصر جزء من ميراثها وفلسفتها ونظرتها نحو السودان، بينما يرى البعض أنَّ الفتور يعزى لاحتضان النظام المصري للقيادة المايوية وانحيازه ضد جماهير الأنصار ولا زالت مرارة الجزيرة أبا في الأذهان وأحداث ود نوباوي في ذاكرة الأنصار .

53 فيصل عبد الرحمن علي طه:جريدة السياسة 1987/10/22م.

54 عصام عبد الشافي ،بحث،تجربة التكامل المصري السوداني قراءة في التطورات والإشكاليات، جامعة القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية،قسم التاريخ،مشروع دعم التكامل الإفريقي ،التكامل في إفريقيا رؤى وأفاق،أعمال المؤتمر الدولي لشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية 16-17 أبريل 2005م،ص437.

55 أحمد يوسف القرعي: التكامل السوداني المصري بين الفكر والممارسة،السياسة الدولية ،القاهرة ،، أبريل 1986، عدد رقم 84 ص137.

56 مجلة أكتوبر 5مايو 1985م القاهرة ،ص10 .

57 الديمقراطية الثالثة تعني فترة الحكم الانتقالية بين حزبي الأمة والإتحاد الديمقراطي وكانت برئاسة رئيس الوزراء الصادق الصديق المهدي وهي الحكومة التي انتهت بانقلاب 30 يونيو 1989م بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير .

أيا كان الأمر فقد جاءت العلاقات بين البلدين في ثانيا برنامج الحكومة اعترافاً بخصوصية العلاقة (إن العلاقات الخاصة بين السودان ومصر سوف تصاغ في شكل جديد يخدم مصلحة البلدين) 58 ثم كانت زيارة رئيس مجلس رأس الدولة أحمد على الميرغني لمصر في يوليو 1986م ، وتلتها زيارة راعي الحزب الاتحادي الديمقراطي في نفس العام 59 وفي تطور ايجابي آخر أقر رئيس الوزراء بضرورة تطوير العلاقات في حفل تخريج دفعة من طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم في 19/11/1986م ، إذ أشار إلى خصوصية العلاقات وصلات المصاهرة والرحم وعبر عن أمله في أن تزداد رسوخاً⁶⁰.

وفي نهاية عام 1986م ونتيجة لتطورات سياسية مختلفة رسخت القناعات بطي صفحة التوتر وفتح صفحة جديدة في العلاقات السودانية المصرية على أسس من التكافؤ مستجيبة للتطلعات والمصالح المشتركة . وقد تكونت لجنة لتقييم وضع العلاقات ووضع تصور جديد للعلاقات السودانية المصرية – وقد خلصت اللجنة إلى ضرورة دعم وتطوير العلاقات بما يحقق الاستقرار والاستمرار فجاءت فكرة ميثاق الإخاء بين البلدين مصطحبة الموروث السابق المتعلق بالوحدة و التكامل في العلاقات محاولة وضع إطار جديد تحقيقاً للأهداف المشتركة . وقد تم توقيع الاتفاق بالقاهرة في 21 فبراير 1987م بين كل من رئيس الوزراء السوداني الصادق المهدي وعاطف صدقي رئيس وزراء جمهورية مصر العربية.

وضع الميثاق بهدف استقرار واستمرار العلاقات بين البلدين على أساس من التكافؤ والندية، اخذين في الاعتبار وحدة اللغة والمعتقد والروابط التاريخية والفكرية مع ضرورة تقنين هذه العلاقات. وقد شمل الميثاق مجالات شتى متعلقة بالمصالح الحيوية المشتركة ، ففي مجال الاقتصاد بني الميثاق على التعاون في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والبحث العلمي، الموارد الطبيعية . كما حوى الميثاق مجالات أخرى كالثقافة والتعليم، النقل والمواصلات، الإعلام والشباب، التنسيق المشترك في القضايا الدولية والإقليمية . وبالنظر لما ذكر فإن الموضوعات التي حواها الميثاق لا تختلف في معظمها عما جاء في ميثاق التكامل . وقد كانت محاور التكامل تقوم على تنمية المصالح المشتركة في كافة المجالات و إزالة الحواجز و القيود عن التجارة و إزالة الخلافات بين البلدين سعياً للوحدة و المصير المشترك .

أما آليات تنفيذ الميثاق فقد أقر بتكوين لجنة عليا مشتركة برئاسة وزراء الدولتين وقد اجتمعت اللجنة التحضيرية الفنية لاجتماعات اللجنة العليا بالخرطوم في 13-16/ديسمبر 1987م ، وتم اجتماع آخر وهو الاجتماع الختامي في 16/12/1987م أقرت فيه التوصيات التي ترفع للجنة العليا⁶¹. وقد نصت التوصيات على تكوين ما عرف بلجنة التنسيق والمتابعة ويكون على رأس اللجنة وكيلا وزارتي الخارجية في البلدين بالتناوب . ولما كانت مسائل الدفاع قد شهدت مطالبة بالغاء اتفاقية الدفاع المشترك ، فقد أوصت اللجنة بان

58 مرغني النور:مرجع سبق ذكره ،ص56.

59 6/أغسطس 1986.

60 التقرير الإستراتيجي ، الخرطوم، خطاب لرئيس الوزراء في حفل تخريج دفعة من طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم 19/11/1986م.

61 البيان الختامي وتوصيات اللجنة التحضيرية الخرطوم 16/ديسمبر 1987م الخرطوم.

يترك أمر الدفاع لمعالجته من قبل اللجنة العليا المشتركة ، أما الشؤون الخارجية فقد اقر مبدأ التشاور وتبادل الرأي في العلاقات الإقليمية والدولية والتعاون مع حوض النيل . إضافة لما ذكر فقد أكدت اللجنة على ضرورة التعاون الثقافي و الأمني .

وفى المجال الاقتصادي فقد خلصت اللجنة إلى دعم الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعي وضرورة قيام لجنة مشتركة دائمة تعمل على وضع برنامج لتأمين الأمن الغذائي وخاصة القمح لكلا البلدين ، وإذا ما تم إمعان النظر في ذلك فإن أحداث ووقائع التاريخ تؤكد أنّ ذلك يجرى العمل له الآن في 2010-2011م وتتداول أجهزة الإعلام زراعة مليون فدان من قبل مصر . وهذا يؤكد لنا ضرورة وضع رؤى مستقبلية تبنى على تفكير عميق إذ أن هذه القضايا وإن تعددت المسميات في مجال العلاقات فقد ظلت تختلف فلسفة تناولها من فترة زمنية لأخرى . وبجانب ما ذكر فقد تمت التوصية بقيام لجنة تجارية مشتركة تعالج قضايا التبادل التجاري .

وفى مجال النقل انبثقت توصيات جادة تحتم ضرورة البدء في المرحلة الأولى من ميناء وادي حلفا ، وإعفاء هيئة النقل النهري من الضرائب لخمس سنوات اعتباراً من أول يناير 1988م. وتوصيات أخرى في هذا المجال شملت التذاكر وتسيير الملاحة وتوفير وسائل الإعاشة في مينائي وادي حلفا والسد العالي تسهيلاً لحركة العبور ودعمًا للتواصل.

وقد تعددت التوصيات فشملت النقل الجوي، الاتصالات، والتعليم العالي والعام، والإعلام، والشباب والرياضة، والبحث العلمي.

ولما كانت مياه النيل تشكل حلقة في هذه العلاقات فقد كان موضوع مياه النيل بمثابة الإطار الفلسفي لما عرف بميثاق الإخاء ، وقد شهدت الخرطوم اجتماعات متعددة في يناير 1988م بحضور وزراء الري في كل من مصر والسودان وزائير ويوغندا .

وقد عكفت اللجان على وضع توصيات مفصلة في كل جانب من هذه الجوانب يمكن التعرف عليه في دراسة منفصلة عن ميثاق الإخاء.

وقد خضع الميثاق كشأن كل عمل للنقد ووصف بالقصور، ووصف من قبل البعض بأنه وفقاً لمعطيات القانون الدولي ليس بمعاهدة أو اتفاقية تنتج عنه التزامات أو حقوق، وإنما يعتبر مجرد إعلان مشترك أو نوايا . إضافة لذلك فإن الميثاق لا ينص صراحة على إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك 1976م⁶². ويرى البعض إنّ الميثاق أقل بكثير مما هو متوقع مع افتقاره لأليات التنفيذ⁶³، كما وصفه آخرون بأنه جاء شبيهاً بميثاق التكامل من خلال الأفكار التي تم تناولها. ومبلغ القول أنّ ميثاق التكامل قد جاء بصورة أفضل وأكمل خاصة إذا ما علم أن الإعداد له بدأ منذ العام 1974م وجاء الاتفاق في عام 1982م ، بينما جاء ميثاق الإخاء في وضع مازوم في علاقات البلدين وفى فترة زمنية لا تتعدى بضعة أيام .

62 فيصل عبد الرحمن علي طه : مقال لصحيفة السياسة بتاريخ 1987/10/22م.

63 جمال عبد الجواد ، مجلة المصور بتاريخ 1988/2/27م .

مما سبق يتضح أنّ العلاقات السودانية المصرية بدأت بوحدّة وادي النيل ، ثم تقلصت من دعوة إلى الوحدة والاندماج إلى دعوة للتكامل في مجالات وان كانت متعددة إلا إنها تختلف عن فكرة الوحدة، وتلى ذلك تبديلاً في علاقات البلدين وانتقلت إلى ما عرف بميثاق الإخاء الذي تم توقيعه في فبراير 1987م وهو مجرد تعاون اقتصادي وتجاري وثقافي ، ثم تبدل الأمر بتفجر ثورة الإنقاذ الوطني في 30 يونيو 1989م حيث شهدت العلاقات تقلبات مختلفة في هذه الفترة امتدت لحوالي سنوات عشر شهدت توقيع بروتوكولات في مجالات الزراعة والتجارة⁶⁴ ، وفي أبريل 2004م تم توقيع اتفاق الحريات الأربع وهي حرية التنقل، والإقامة، والعمل، والتملك، والذي يشهد هو الآخر تعثراً في بعض جوانبه في التطبيق. لذا ومن خلال ما تقدم من عرض وانطلاقاً من قناعات راسخة بحتمية العلاقات السودانية المصرية اختتم ذلك بتقديم رؤية مستقبلية تأخذ في الاعتبار كل ما سبق ذكره .

الرؤية المستقبلية للعلاقات السودانية المصرية :

تبلورت الرؤية حول العلاقات السودانية المصرية قبل الاستقلال وخلال فترة الأربعينيات والخمسينيات للمناداة بوحدّة البلدين تحت شعار وحدة وادي النيل ، وانتهى ذلك باستقلال السودان واعتراف مصر بذلك . ثم جاء طرح التكامل بهدف البحث عن حلول لمشاكل مشتركة، إذ أثّرت قضية التخطيط التكاملية وتنمية موارد مياه النيل والتوسع الزراعي والتبادل التجاري وغير ذلك ثم تعثرت التجربة فكان طرح الإخاء .

وقد أثّرت هذه التجارب العديد من القضايا والتوترات وشهدت العلاقة فترة من الجذب والتوتر ، إلا أن الآمال مازالت معلقة بمستقبل أفضل. وفيما يلي ذكر لأبرز القضايا حول هذه الفكرة للاهتمام بها في وضع رؤى مستقبلية تلبّي تطلعات الشعبين :

أولاً: بدأ طرح الوحدة في فترة الاستعمار منذ عام 1919م وتبلورت بصورة أفضل بعد الحرب العالمية الثانية .

ثانياً : اتسمت العلاقات بالتدخلات المصرية في الشأن الداخلي السوداني مناصرة لبعض القوى السياسية (الاتحاديين) ومحاولة التدخل في الشؤون الداخلية بزرع خلايا داخل الجيش السوداني لضمان الولاء لمصر خلال الحكم العسكري الأول 17 نوفمبر 1958م والحكم العسكري الثاني 25 مايو 1969م .

ثالثاً : استفاد الجانب المصري من الأنظمة العسكرية السودانية في عقد معاهدات جعلت النظرة لمصر تتسم في بعض نفوس القوى الحية من أهل السودان ، أن مصر ترعى مصالحها وترمي لاستغلال السودان وأبرز الأمثلة: اتفاقية مياه النيل ، بناء السد العالي ، وتهجير أهل حلفا ، اتفاقية الدفاع المشترك

رابعاً : الآثار النفسية السالبة لفترتي الحكم التركي لمصر وفترة الحكم الثنائي وما تركته هذه التجارب من مرارات في النفوس ثم الانحياز التام للجانب الأميركي الذي مارس الكيد ضد السودان في فترة التسعينيات .

64 محمد محمود الإمام: التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم الاقتصاد، 2000م، ص1

خامساً : اتفاقيات ما قبل الاستقلال وانتقاصها من حقوق أهل السودان وتغليب مصلحة الجانب المصري (مياه النيل 1959م).

سادساً : تتناول الدور المصري تجاه أزمات السودان ومشاكله الداخلية والدور الفاعل لدول الجوار الأخرى -اتفاقية أديس أبابا 1972م كانت تحت رعاية إثيوبيا ومجلس الكنائس العالمي -اتفاقية نيفاشا 2005م لعبت كينيا فيها دوراً محورياً - وأزمة دارفور و بروز الدور الليبي ثم القطري وفي كل هذه المواقف يتقزم الدور المصري أو ينحسر.

ومن خلال التوصيف الذي أضحناه للقضايا والإشكاليات في مسيرة هذه العلاقات يخرج الباحث بالنتائج التالية :-

1. تعتبر الحركة الوطنية السودانية التي بدأت في العشرينيات من القرن الماضي امتداداً طبيعياً للحركة الوطنية المصرية إذ قامت على الأسس والمبادئ التي انتهجتها ثورة 1919م في مصر حيث انتشر وذاع إسم سعد زغلول وحمد الباسل حتى بين أطفال المدارس في السودان .
 2. بروز الأثر المصري في جيل ثورة 1924م ومن جاء بعدهم .
 3. كان شعار وحدة وادي النيل نتاج التطورات السياسية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية، بدأتها الجماهير المصرية منذ عام 1919م ثم تبلور في أذهان أهل السودان بعد ذلك متأثراً بالثورة المصرية.
 4. أدت التطورات السياسية في السودان إلى بروز تيارين عرف أحدهما بالاتحادي بزعامة الحزب الوطني الاتحادي الذي اندمجت فيه الأحزاب الاتحادية في أواخر عام 1952م ،والاستقلالي بقيادة حزب الأمة .
 5. من حقائق التاريخ القناعات الراسخة بقدوم واستمرارية العلاقات السودانية المصرية .
 6. ضرورة التخطيط الاستراتيجي لسياسات تنفك عن عقلية مياه النيل والحدود ، وحسم هذه الملفات اخذين في الاعتبار المتغيرات الإقليمية والدولية .
 7. بعد القراءة المتأنية لأيدلوجية الوحدة والتجارب التي مرت بها ، تقتضى الضرورة صياغة مفهوم جديد يبني على قناعات الجماهير والمصالح المشتركة مع بسط الحريات والشورى ، مستصحبين في هذه الرؤية مخاوف دول المنطقة خاصة دولة الجنوب الوليدة والحرص على استصحابها وإشراكها في هذه الرؤية كضرورة إستراتيجية وأمنية.
- تتلخص التوصيات في التالي :

1. بناء العلاقات على قدر من الشفافية والوضوح وتوخي التوقيت المناسب⁶⁵.
2. معالجة الغياب المعرفي بطبيعة السودان وجغرافيته وإنسانه لدى الشعب المصري .

3. صياغة مفاهيم وحدوية أو أنماط للتكامل في مجالات الزراعة ، الأمن الغذائي ، الصناعة، التجارة ، البحث العلمي ، الثقافة والإعلام ، تقوم على المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة .
 4. تشجيع حركة السكان بين البلدين ، بإقامة السكك الحديدية والإسفلتية وسائر وسائل الانتقال النهري.
 5. تقوية المؤسسات الشعبية وتوفير الإرادة والقناعات السياسية والشعبية لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه إذا ما تغيرت الأنظمة .
 6. كفالة الحريات خاصة حرية الرأي والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية .
 7. تنمية الإحساس والشعور بالوحدة والتكامل ونشر ثقافتها في نفوس الناشئة بتضمينها في المناهج الدراسية والتربية الوطنية .
- ختاماً فإنّ مقومات الوحدة السودانية المصرية تكمن في الروابط التاريخية والجغرافية والموروث الثقافي والروابط الأسرية ، وعلاقات العقيدة والقواسم الحضارية والتاريخية المشتركة . ثم يأتي الإرث المتمثل في المحاولات المختلفة التي تعمقت في النفوس ، بدءاً من شعار وحدة وادي النيل فالتكامل ثم ميثاق الإخاء وانتهاءً بالحريات الأربع .
- وكل ذلك يمثل أرضية مناسبة لتلافي أخطاء التجارب وتعزيز روابط شعبي البلدين وصولاً لوحدة اندماجية سلسة ، علماً بأنّ عالم اليوم هو عالم الكيانات والتكتلات الكبيرة المندمجة والتكتلات الاقتصادية الضخمة والشركات العابرة للقارات .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق والتقارير:

1. التعداد السكاني لجمهورية السودان: الجهاز المركزي للإحصاء السكاني في العام 2008م.
2. رئاسة مجلس الوزراء المصري: السودان من 12 فبراير 1841م - 13 فبراير 1953م
3. الوثائق العربية منشورة 1969م رقم 463.
4. خطاب الصادق المهدي رئيس الوزراء في حفل تخريج دفعة من طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم التقرير الاستراتيجي 1986/11/9م.
5. البيان الختامي وتوصيات اللجنة التحضيرية الخرطوم لاجتماعات ميثاق الإخاء وزارة الخارجية، 16 ديسمبر 1987م.

ثانياً : المصادر والمراجع العربية:

1. إبراهيم محمد حاج موسى : التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان ، دكتوراه غير منشورة جامعة القاهرة 1970م.
2. أحمد شوقي: الشوقيات ج 1 ، بيروت بدون تاريخ.
3. أحمد محمد على حاكم : النوبة وتاريخ السودان القديم ، مجلة كلية الآداب 1981م.
4. وفد السودان 1946م : مآسي الانجليز في السودان.
5. أحمد محمد خير: كفاح جيل، طبعة الدار السودانية 1971م.
6. أحمد إبراهيم دياب : أيولوجية الوحدة بين مصر والسودان دراسة تاريخية وثائقية - المؤتمر العالمي الرابع - دول حوض النيل الاستمرارية والتغيير - معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية جامعة الخرطوم 1982م.
7. الفاتح الشيخ يوسف: العلاقات السودانية المصرية 1952م -1958م. دار جامعة الجزيرة للطباعة والنشر 2008م.
8. المعتصم أحمد على الأمين : العلاقات السودانية المصرية نظرة مستقبلية أعمال المؤتمر الدولي للعلاقات السودانية المصرية عبر العصور، معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة- 18-19/مايو/2009م.
9. أبوبكر حسن محمد باشا: جذور الموقف المصري من مسألة انفصال جنوب السودان وأثر ذلك على العلاقات السودانية المصرية ، مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة إفريقيا ، مركز البحوث والدراسات السودانية -جامعة الأزهرى اكتوبر 2011م .
10. جودة حسين جودة: جغرافية مصر الإقليمية المستقبل المصري ، منشأة المعارف - جلال وشركاؤه الإسكندرية 2003م.

11. حسن نجيلة : ملامح من المجتمع السوداني ، الطبعة الثالثة ، بيروت 1964.
12. خضر حمد: مذكرات خضر حمد: الحركة الوطنية الاستقلال وما بعده، مطبعة صوت الخليج – الشارقة 1980 م .
13. سامية بشير دفع الله : الحضارات السودانية القديمة منذ أقدم العصور وحتى قيام مملكة نبتة، الخرطوم، دار هایل للطباعة والنشر 1999 م .
14. ضرار صالح ضرار : تاريخ السودان الحديث المملكة العربية السعودية جدة – مطابع سحر – الطبعة العاشرة 1989 م .
15. عبد الفتاح عبد الصمد منصور: العلاقات السودانية المصرية في ظل الاتفاق الثنائي 1899م - 1924م جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، قسم التاريخ .
16. عبد القادر محمود عبد الله: السودان منذ القدم تأريخه وآثاره ، اللغة المروية، مطابع جامعة الملك سعود الرياض المملكة العربية السعودية، طبعة أولى 1986م.
17. عبد القادر إسماعيل السيد الشربيني: مشكلة جنوب السودان ، دراسة لدور الأحزاب السياسية من 1947م - 1972م ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة ، قسم التاريخ ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية 1992م.
18. عبد الكريم السيد: اللواء الأبيض ثورة 1924م ، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الإفريقية .
19. عصام عبد الشافي: تجربة التكامل المصري السوداني قراءة في التطور والإشكاليات ، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، مشروع دعم التكامل الأفريقي ، التكامل في أفريقيا رؤى وآفاق : أعمال المؤتمر الدولي للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية 16 - 17 ابريل 2005م.
20. على عبد الرحمن الأمين: الديمقراطية والاشتراكية في السودان ، منشورات المكتبة العصرية بيروت ، صيدا 1971م.
21. عمر حاج الزاكي : الإله آمون في مملكة مروى 50 ق.م - 350ق.م ، الخرطوم ، مطبوعات كلية الدراسات العليا ، دار نشر جامعة الخرطوم 1981م.
22. محمد إبراهيم بكر : تاريخ السودان القديم، دار المعارف بمصر، 1987م.
23. محمد أحمد محبوب وعبد الحليم محمد: موت دنيا ، طبعة أولى، 1946م.
24. محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900م-1969م ، دار الجيل بيروت 1987م .
25. محمد محمود الإمام : التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، القاهرة 2000م.
26. مكي الطيب شببكة: تاريخ شعوب وادي النيل مصر والسودان في القرن التاسع عشر للميلاد ، دار الثقافة، بيروت ، 1956م.

27. مكي الطيب شببكة: **السودان عبر القرون**، طبعة دار الجيل ، بيروت ، 1991م.
28. مرغني النور جاويش : **ميثاق الإخاء السوداني المصري دراسة في تطور العلاقات السودانية المصرية** ، مطبعة جامعة الخرطوم ، طبعة أولى، 2008م.
29. يحيى جمال عثمان : **الحدود الإدارية في السودان** ، دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية 1995م.
30. يسرى عبد الرزاق الجوهرى : **شمال أفريقيا ، دراسة في الجغرافية التاريخية والإقليمية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، بدون تاريخ.

ثالثاً : المراجع الأجنبية:

1. Robinson A, E. *Rules of the Sudan Since Turkish Occupation Until Evacuation by Order of Kedue*, Journal of the African Society Vol. (24 Part 1921).
2. Yousif Fadal Hassan: *The Arabs in Sudan Ednburg 1967*.
3. *SAD/ 1951 . Winget to McMahan 216/1915*.

رابعاً: الصحف والمجلات:

1. حضارة السودان ، العدد 17 ، 21 يوليو 1919 م .
2. جريدة السياسة - 1987/10/22م مقال فيصل عبد الرحمن علي طه.
3. مجلة المصور 1988/2/27م مقال جمال عبد الجواد.
4. الأهرام 16 يوليو 1919م نداء السودان إلى الأمة البريطانية، بيان عبید حاج الأمين
5. الرأي العام، 8 رمضان 1432م .